مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

المحددات المجتمعية للخصوبة السكانية للمرأة: دراسة ميدانية بين الريف والحضر بمحافظة قنا

الطالبة/ شيماء عبد الموجود محمد سعيد

مقيدة ومسجلة بالدراسات العليا بقسم علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

د/ محمود محمد الضمرانى

استاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب– جامعة جنوب الوادي

د/ على الدين عبد البديع القصبى

استاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب– جامعة جنوب الوادي

DOI: 10.21608/qarts.2025.401534.2266

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٤) العدد (٦٩) أكتوبر ٢٠٢٥

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

المحددات المجتمعية للخصوبة السكانية للمرأة:

دراسة ميدانية بين الريف والحضر بمحافظة قنا

الملخص:

هدفت الدراسة الراهنة إلى الكشف عن المحددات المجتمعية وانعكاساتها علي واقع ومستقبل الخصوبة السكانية للمرأة في ريف وحضر محافظة قنا، باستخدام منهج دراسة الحالة وأداة المقابلة المتعلقة، وقد شملت العينه (٢٠) حالة من السيدات المتزوجات وذلك بالطريقة العمدية، وقد تم جمع البيانات من مركز قوص وقرية حجازة قبلي التابعة لنفس المركز وهما يقعان جنوب قنا، ومركز نجع حمادي وقرية هو التابعة لنفس المركز وهما يقعان شمال قنا. وقد أظهرت النتائج أن أهل الريف يميلون الي الزواج المبكر خشية علي عفة البنت مما يؤدي الي ارتفاع نسب الخصوبة، وارتفاع المستوي التعليمي للزوجة له دورا فعال في تخفيض عدد أفراد أسرتها، والأسره الممتده في المجتمع الريفي تعد مصدر للخصوبة المرتفعة، إنه بالرغم أن المرأة فى الريف تفضل كثرة الإنجاب إلا أن المرأة العاملة التى تسكن فى الريف ترغب فى تخفيض عدد أفراد أسرتها حتى تتمكن من أداء عملها ورعاية أبنائها فى الوقت نفسه، خصوصاً مع عدم توافر دور حضانة لرعاية الأطفال الرضع فى كثير من القرى مقارنة بالمدن، و إن المرأة فى المجتمع الحضرى تؤكد على أهمية التعليم والتفاهم بين الزوجين فى اتخاذ قرار تنظيم الأسرة بما يحقق صالح الأسرة وتحقيق متطلباتها المادية والصحية والتعليمية.

الكلمات المفتاحية: الخصوبة، تنظيم النسل، الصحة الانجابية، معدل المواليد.

مقدمة

تعد المسألة السكانية من أهم المشكلات التى تواجه دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، وذلك نظراً للتزايد المستمر للسكان أمام قلة الموارد المتاحة لدى بعض الدول.

وإذا كان السكان يتزايدون من خلال ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات، فإن كثير من الدول النامية قد أخذت بأساليب التقدم التكنولوجى فى المجال الصحى، مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات بها، ولكنها لم تتمكن من خفض معدلات المواليد، وذلك بسبب وجود بعض القيم التى تعلى الإنجاب وتشجع عليه دون أى مراعاة لمستقبل هؤلاء الأبناء.

ونظراً للتسابق غير المتوازن بين كل من السكان والموارد فقد خشى الكثيرون من حدوث نقص فى الغذاء والوقود والمواد الخام والخدمات اللازمة لمواجهة تلك الزيادة المضطردة فى السكان.

وخلال عدة قرون قبل بداية القرن التاسع عشر، كانت معدلات المواليد في دول غرب أوروبا تقارب (٣٥ لكل ١٠٠٠) نسمة، بينما معدلات الوفيات كانت حوالي (٣٠ لكل ١٠٠٠) نسمة، وهكذا كان معدل النمو السكاني منخفضاً جداً، أي أقل من (٥٪) سنويا. أما في القرن التاسع عشر فقد دخلت دول غرب أوروبا في المرحلة الثانية التي شكلت بداية التحول الديموجرافي وذلك مع تحسن الوضع الاقتصادى والتطور التدريجي للصحة العامة وانتشار التكنولوجيا، حيث بدأ معدل الوفيات في الإنخفاض التدريجي في مقابل ارتفاع معدل النمو السكاني. وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت معدلات المواليد تظهر أيضاً للانخفاض، ثم انخفضت سريعاً عما كانت عليه[١].

وفي المجتمعات النامية علي الرغم من إنتشار وسائل تنظيم النسل إلا أنها تفضل أن يتزايد عدد الأبناء في الأسرة، وذلك لأسباب إجتماعية، أو دينية، أو إقتصادية، أو ثقافية، والدول النامية هي دول تتسم بانخفاض لمستوي المعيشة وتحتل مرتبة متأخرة في مؤشرات التنمية البشرية مقارنة بالدول الأخرى(٢).

وفي عام ١٩٦٩ م، وصل عدد سكان العالم إلى (٣.٦) مليار نسمة، وفي تلك الفترة كانت معدلات الخصوبة في أنحاء العالم حوالي ضعفي ما هي عليه إليوم. وفي أقل البلدان نمواً، وصلت الخصوبة إلى حوالي ست ولادات لكل امرأة. وكانت هي تلك الظروف التي مهدت لتأسيس صندوق الأمم المتحدة للسكان عام (١٩٦٩م) من أجل تقديم النصح للبلدان النامية بشأن العواقب الاجتماعية والاقتصادية للنمو السكاني. ولدعم البرامج السكانية الوطنية التي شرعت في توزيع وسائل منع الحمل علي نطاق غير مسبوق. ونتيجة لتلك البرامج، أصبحت الخيارات الإنجابية الحقيقية واقعا يعيشه المزيد من النساء في البلدان النامية. وبسبب ذلك، اتجهت النساء إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال.

وقد اكتسبت هذه الجهود زخماً وإلهاماً جديدين عام ١٩٩٤م، حين اجتمعت (١٧٩) حكومة في القاهرة في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ورسمت خطة تنمية مستدامة قائمة علي الحقوق والخيارات الفردية ومستندة علي تحقيق الصحة الإنجابية للجميع(٣).

ومع تعاظم الإهتمام بفهم طبيعة تأثير الديناميات السكانية علي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ورغبة الأمم المتحدة في دعم برامج العمل الهادفة إلى تثبيت عدد سكان العالم. وخلال العقد السادس من القرن العشرين، ساعدت زيادة توفر طرق منع الحمل الفعالة والجديدة نسبياً إلى إحداث تغييراً جذرياً بالنسبة للنساء، فقد أتيح لهن – للمرة الأولي– القدرة علي منع الحمل بأساليب موثوقة، فضلاً عن خيارات جديدة في

التحكم بحياتهن الإنجابية[٤]. والمشكلة السكانية علي المستوي العالمي قد أخذت أبعاداً خطيرة خلال القرن الحادي والعشرين وتنذر بتدابير قد لا تكون إنسانية، حيث تفرض علي مختلف الدول إتخاذ إجراءات صارمة أحياناً، تؤثر علي الدول النامية بصفة خاصة حيث يتركز (٩٥٪) من الزيادة السكانية في تلك الدول، وفي بعض المجتمعات تكون الزيادة السكانية أمر مرغوب فيه لتوفر الموارد الكفيلة باستيعاب هذه الزيادة وفي بعضها الأخر تعتبر الزيادة معوقاً للتنمية غير أن السائد هو معاناة العالم أجمع من مشكلة الزيادة السكانية.

وعلي الرغم من الإنخفاض الضئيل في معدلات الخصوبة في العقدين الماضيين إلا أن سكان العالم مستمرون في الزيادة وتمثل الزيادة السكانية شبحاً يواجه المجتمعات النامية حيث يلتهم كل عوائد التنمية ويهدد كل المنجزات التي يمكن تحقيقها من قبل الدولة من إنشاء مدارس ومساكن ومستشفيات وتدني مستوي الخدمات بأنواعها[٥].

وفي عام ٢٠٠١ وصل عدد سكان العالم إلى حوالي (٦١٣٤.١) مليون نسمة، تقطن الغالبية العظمي منهم في الدول النامية حوالي (٨٠.٥ %) بينما كان عدد السكان في الدول المتقدمة يقل قليلاً عن خُمس سكان العالم أي بنسبة (١٩.٥٪) ويصل معدل النمو السنوي للسكان إلى حوالي (١.٣٧٪) وهذا يعني أن عدد السكان في العالم يزيد سنوياً نحو (٧٧) مليون نسمة، وتوضح البيانات أن معدل الإنجاب الكلي هو (٢.٨٢) طفل لكل سيدة في سن الإنجاب، كما أن توقع الحياة عند الميلاد كان يصل إلى ٦٥ عام.

وفي ضوء هذه البيانات برزت عديد من الدراسات والإحصائيات للتنبؤ بأوضاع السكان خلال الخمسين عام القادمة. فقد طرح صندوق الأمم المتحدة للسكان تصوراً حول أوضاع السكان في العالم خلال الفترة من " ٢٠٠١ – ٢٠٥٠م". حيث توقع أن

عدد سكان العالم سيصل في عام ٢٠٥٠م إلى حوالي (٩٣٢٢.٣) مليون نسمة وهو ما يعني إنخفاض معدل النمو السكاني إلى حوالي ٠.٤٥ % خلال الفترة (٢٠٤٥ – ٢٠٥٠ م) مقارنة بحوالي ١.٣٧ % خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٠م) [٦].

وتعد مصر من الدول النامية التي تعاني من مشكلة الإكتظاظ السكاني والتي تؤدي إلى مشكلة فجوات غذائية كبيرة، وفي عام ١٩٧٦ كان عدد سكان مصر حوالي (٣٦) مليون نسمة، وفي عام ١٩٨٦ قفز عدد السكان إلى (٤٨) مليون نسمة. وفى عام ١٩٩٦م بلغ (٦١) مليون[٧].

وفي عام ٢٠٢٢م وصل عدد السكان إلى (١٠٣.٢٨) مليون نسمة طبقاً للساعة السكانية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لسنة ٢٠٢٢، إلى إن أصبحوا (١٠٥) مليون نسمة في عام ٢٠٢٣ م، وتزداد حدة المشكلة إذا أدركنا إن الموارد المتاحة وخاصة الزراعة والغذاء لا يتضاعف بنفس المعدل الذي يتضاعف به عدد السكان ومن هنا توجد فجوة حقيقية بين كل من نمو السكان ونمو الموارد وهذه الزيادة تعد تحدياً خطيراً, ويرجع ذلك لإرتفاع معدلات الخصوبة وزيادة أعداد المواليد.

وطبقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بلغ عدد المواليد (٢.٣) مليون مولود عام ٢٠٢٠م مما يعني ارتفاع معدل الزيادة السكانية ليصل إلى مولود كل ١٤ ثانيه. وطبقا لتوقعات الجهاز المركزي للإحصاء فقد يصل عدد السكان في مصر (١٩٣) مليون نسمه عام ٢٠٥٢ ومع استمرار ازدياد الخصوبة ومعدلات الزيادة السكانية علي نسقها الحالي، قد تشهد مصر في كل ساعة وضع (٢٥٦) مولوداً جديداً، وإن متوسط معدل الإنجاب للسيدة المصرية (٣.٤) طفل وذلك للسيدات في المرحلة العمرية بين (١٥ – ٤٩) عاماً. وإن هذا المعدل مرتفع جداً وأن تقليل معدل الإنجاب إلى طفلين لكل سيده يعني خفض الزيادة السكانية بمقدار (٥٠) مليون نسمه أي أن

عدد سكان مصر سيصل إلى (١٤٣) مليون نسمه في عام ٢٠٥٢ إذا نجحت جهود خفض معدل الإنجاب طفلين لكل سيده[٨].

ولذلك فإن حاجة الدولة إلى خفض معدلات الخصـــوبة والإنجاب أمر محتم لخفض الزيادة السكانية ونموها , وقد بدأت مصر في منتصف السبعينات من القرن الماضي برامج لتنظيم الأسرة ونجحت في خفض معدل خصوبة المرأة المصرية من (٥.٦) طفل لكل امرأة عام ١٩٧٦م إلى ثلاثة أطفال ٢٠٠٨م.

لكن مع إهمال مسألة الزيادة السكانية أعقاب عدم الاستقرار السياسي ارتفعت نسبة الخصوبة إلى (٣.٥) طفل للمرأة في عام ٢٠١٤م، ووفقاً لأهداف الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية (٢٠١٥ –٢٠٣٠) كان من المفترض أن يصل عدد سكان مصر في عام ٢٠٢٠ إلى (٩٤) مليون نسمة، ولكنه بلغ عدد (١٠١) مليون نسمة في ٣ أكتوبر ٢٠٢٠، بواقع (٧) مليون نســـمة عما كان مخططاً له، إلى أن أصـــبحنا في ٢٠٢١عدد (١٠٢) مليون نسمة، لما يستوجب الإشارة إلى أن الزيادة السكانية غير المنضبطة تجهض التنمية لذا من المهم إحداث توازن بين الموارد الاقتصادية والنمو السكاني، ولذلك عادت الدولة إلى الإهتمام بالمشكلة السكانية عبر إطلاق حملة (٢ كفاية) واتجهت الدولة إلى برامج تنظيم النسل لأن الخصوبة من العناصر الرئيسية في تحديد معدلات النمو السكاني[٩].

ويمكن القول أنَّه على الرغم من أنَّ القوة البشرية تعتبر أهم مورد طبيعي وعنصر إنتاجي فعَّال لأي دولة إلا أنه ينظر إلى تلك الزيادة السكانية في مصر بإعتبارها عبئاً علي الموارد الطبيعية المتاحة للدولة لتوفير الطعام، والمياه الصالحة للاستخدام الأدمي المتاحة لمقابلة الاحتياجات البشرية المتزايدة والتي أصبحت مشكلة كبري وأكثر خطورة خلال الآونة الأخيرة. وليس المطلوب وقف النمو الســـكاني المفترض بل تنظيم عملية النمو، وتحفيز تقليل عدد السكان، وهناك دول كثيرة بذلت جهدا من أجل هذا، مثل الصين والهند، وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصـــادى لم يتقدم في هذين البلدين إلا بقدر من الســـيطرة علي الزيادة

السكانية، ومصر تحتاج إلى ذلك الجهد إلا أن ذلك قد يصعب تحقيقه بنفس المعايير في الصين لعوامل دينية وثقافية، حيث لا يمكن فرض سياسة الطفل الواحد، ويمكن فرض قواعد لتحفيز الإكتفاء بطفل أو طفلين، بحيث يفكر الأب والأم كثيرا قبل الإنجاب المتكرر، والسياسة السكانية لابد أن تتجه بالتركيز علي الريفين في الصعيد والدلتا علي حد سواء(١٠).

ومحافظة قنا من محافظات الصعيد التي بلغ تعداد سكانها في عام ٢٠٢٣ م ما يقارب من (٣.٦٦٣) نسمة طبقا للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء(١١)، مما جعل الباحثة تفكر في دراسة عن المحددات المجتمعية للخصوبة السكانية للمرأة بين ريف وحضر محافظة قنا وذلك لمعرفة أثرها في زيادة الخصوبة وأكثر المحددات تأثيراً علي الزيادة السكانية بمحافظة قنا وكيفية مواجهتها.

أولا: مشكلة الدراسة ومبررات الاختيار:

خلال الآونة الأخيرة إزداد الاهتمام بالمسألة السكانية بصفة عامة، والخصوبة السكانية وزيادة أعداد المواليد بصفة خاصة، وأصبح هذا الأمر يستحوذ علي اهتمام كثير من الباحثين والمؤسسات الدولية المهتمة بشئون السكان وزيادة أعداد المواليد، وأصبحت الخصوبة السكانية إحدي أهم الاهتمامات الرئيسية في أي مجتمع لكونها تعد عائقا للتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

وهذا ما سعت إليه الدولة المصرية في الآونة الأخيرة من خلال خطط واستراتيجيات ومشاريع لمواجهة تلك المشكلة التي يعاني منها المجتمع والعمل علي المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية للحد من ارتفاع معدلات الخصوبة والزيادة السكانية في ظل الظروف الاقتصادية التي تواجهها البلاد، حيث وضعت خطط التنمية المستدامة التي تبنتها الدولة حتي عام ٢٠٣٠م.

ولما كانت الباحثة تنتمي إلى مجتمع الدراسة بمحافظة قنا فقد لاحظت ارتفاع في حجم الأسرة بطريقة لا تناسب الظروف الاقتصادية لبعض الأسر الفقيرة، مما يسهم في استمرار المشكلة السكانية وتؤثر علي خطط التنمية في شتي مجالات الحياة، إضافة إلى تأثير ذلك فى إنتاج مشكلات اجتماعية وانحرافية أخري. وقد صاغت الباحثة مشكلة الدراسة كالأتي: المحددات المجتمعية للخصوبة السكانية للمرأة – دراسة ميدانية بين الريف والحضر بمحافظة قنا.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تعد دراسة الخصوبة السكانية لأي مجتمع ذات أهمية قصوي في مجالات التخطيط الاقتصادى والاجتماعي لكونها تعبر عن المتغيرات الديموجرافية التي تؤثر تأثيراً قوياً في تحديد معدلات النمو السكاني، وسكان العالم الآن هم في تزايد مستمر غير منقطع ويؤكد ذلك إحصاءات التعدادات السكانية مما يؤثر تأثيراً قوياً علي المخزون الغذائي العالمي والموارد الاقتصادية كافة.

تكمن أهمية الدراسة العلمية: كون أن موضوع الخصوبة والعوامل المؤثرة فيها يعتبر من المواضيع الهامة فى مجال الدراسات السكانية، وهذه الدراسة سوف تسهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الدراسات السكانية بصفة عامة وعلم الاجتماع السكاني بصفة خاصة.

أما الأهمية التطبيقية: لهذه الدراسة فإنها تكمن في التعرف علي الإتجاهات المستقبلية لمسار النمو السكاني وذلك من خلال تتبع تطور معدلات الخصوبة السكانية، كما أن هذه الدراسة تتيح لمتخذي القرار ومسئولي الرأي بوضع السياسات التي تحد من الزيادة السكانية بعد الوقوف علي المحددات المجتمعية للخصوبة السكانية

للمرأة في الريف والحضـــروتعد الدراســـة الراهنة محاولة جادة من الباحثة للخروج بنتائج واقعية تسهم في تقديم توصيات تساعد فى وضع خطة إستراتيجية لحل تلك المشكلة.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الراهنة إلى "الكشف عن المحددات المجتمعية وانعكاساتها علي واقع ومستقبل الخصوبة السكانية للمرأة في ريف وحضر محافظة قنا". ومن أجل هذا الهدف ســـعت الدراســـة إلى تحقيق عدة أهداف فرعية تمثلت في: رصـــد المحددات المجتمعية سواء كانت بيولوجية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية وانعكاساتها علي واقع ومستقبل الخصوبة السكانية للمرأة في ريف وحضر محافظة قنا. والكشف عن مدي تغير الخصـــوبة الســـكانية بفعل ما حدث من تغير اجتماعى فى المجتمع. واستشراف مستقبل الخصوبة السكانية للمرأة في ريف وحضر محافظة قنا.

رابعا: تساؤلات الدراسة:

تسعي الدراسة الراهنة إلى التحقق من ثلاثة تساؤلات تتمثل فى الآتي:

١- ما هي المحددات المجتمعية وما مدى وانعكاساتها علي واقع الخصوبة السكانية للمرأة في ريف وحضر محافظة قنا؟

٢- ما مدي تغير الخصوبة السكانية للمرأة في ريف وحضر محافظة قنا بفعل ما حدث من تغير اجتماعي في المجتمع؟

٣- ما مستقبل الخصوبة السكانية للمرأة في ريف وحضر محافظة قنا؟

خامساً: مجالات الدراسة:

يعد تحديد مجالات الدراســـة من الخطوات المنهجية الهامة، وتنقســـم مجالات البحث الإجتماعي إلى ثلاث مجالات رئيســـة، هي المجال البشـــرى والمجال الجغرافى والمجال الزمن، وسوف نتناولها كالأتي:

١- **المجال البشري:** (عينة الدراسة)

يقصد بالمجال البشرى، على من سوف تجري الدراسة، وفي مجال الدراسة الراهنة فقد تم اختيار عدد (٢٠) حالة من بين السيدات المتزوجات، حيث تم إختيار (١٠) حالات من المجتمع الريفي وعدد (١٠) حالات من المجتمع الحضري بمحافظة قنا، وذلك بالطريقة العمدية مع وضع بعض الاعتبارات علي النحو التالي:

أ- من حيث السن: مراعاة أن تشمل الحالات علي مختلف المراحل العمرية للمبحوثات لمعرفة مدي تأثير السن علي الخصوبة وعدد مرات الإنجاب.

ب- من حيث محل الإقامة: مراعاة أن تشمل الحالات علي ريف وحضر محافظة قنا.

ج- من حيث المستوي التعليمي: مراعاة أن تشمل الحالات التي أجريت عليها الدراسة علي مختلف المستويات التعليمية.

د- من حيث حجم الأسرة: مراعاة أن تشمل الحالات علي أسرة صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم.

٢- **المجال الجغرافي:**

يعني المنطقة أو البيئة التي تجري عليها الدراسة، وقد أجريت في ريف وحضر محافظة قنا، حيث تم اختيار عدد (٢) مدينة، وعدد (٢) قرية في شمال وجنوب مدينة قنا عاصمة المحافظة، حيث تم اختيار مدينة (قوص) وقرية (حجازة قبلي) التابعة لنفس المركز، وهما يقعان جنوب مدينة قنا، ومدينة (نجع حمادي) وقرية (هو) التابعة لذات المركز، وهما يقعان شمال مدينة قنا.

ومحافظة قنا من محافظات جنوب مصر، يحدها من الشمال محافظة سوهاج وجنوباً محافظة الأقصر، وشرقاً محافظة البحر الأحمر، وغرباً محافظة الوادى الجديد وتبعد عن القاهرة جنوباً بحوالى ٦٠٨ كيلو متر، وتبلغ المساحة الكلية للمحافظة

١٠٧٩٨كم٢، والمساحة المأهولة حوالى ١٧٤٠ كم٢، ويبلغ طول المحافظة ١٤٠كم، وتعداد سكانها فى يونيو ٢٠٢٤م حوالى (٣.٦٩٣.٣٥٢) مليون نسمة.

وتنقسم محافظة قنا إدارياً إلى عدد (٩) مراكز وهم من الشمال إلى الجنوب (أبو تشت- فرشوط- نجع حمادى- دشنا- الدقف- قنا- قفط – قوص- نقادة)، كما تضم عدد (٤١) قرى رئيسة، وعدد (١١١) قرى توابع، وعدد (١٤٦٦) من العزب والنجوع.

وتتميز محافظة قنا بمناخها الجاف صيفاً والدافئ شتاءً، والنيل وهو شريان الحياة ويشير إلى وجود مساحات زراعية كبيرة وأرض قابلة للزراعة فى هذه المحافظة.

ومن أهم المعالم السياحية الإسلامية، بها مقام ومسجد عبد الرحيم القناوى، حيث يقام له احتفال سنوى ويأتي إليه المريدون من شتى أنحاء الجمهورية، ومن المعالم السياحية يوجد بها معبد دندره وآثار فرعونية فى كل من قفط وإسنا.

ورغم اعتماد المحافظة على الزراعة إلا أن بها عدة مصانع للسكر، إضافة إلى مصنع الألمونيوم بنجع حمادى الذى يعد من أكبر المصانع فى الشرق الأوسط، وتحتفل المحافظة بعيدها القومى فى الثالث من شهر مارس من كل عام، وهو يوم مشهود فى تاريخ الوطنية المصرية عامة وتاريخ شعب قنا بصفة خاصة نظراً لما قام به أبطال قرية البارود فى معركة حربية مع جند فرنسا عند بلدة تقع على نهر النيل الخالد سميت ببلدة البارود، نسبة لما جرى فى ذلك إلىوم من أهوال حربية وصفها المؤرخ الجبرتى فى كتابه: عجائب الآثار[١٢].

مدينة قوص:

ذكرها أميلينو فى جغرافيته، باسم Qous أو Koos وهى قوص، وقال: إن العرب يسموها قوص بربير، تمييزاً لها من قوص قام (القوصية بأسيوط).

وقد عرفت فى أواخر القرن الثالث، باسم Diocletianopolies، نسبة إلى الأمبراطور دقلطيانوس الرومانى.

وذكرها الإدريسى فى نزهة المشتاق، بين مدن الصعيد الأعلى، فقال: مدينة قوص بجهة الشرقية من النيل، وهى مدينة كبيرة، بها منبر (أى جامع فيه خطبة) وأسواق جامعة، وتجارات ودخل وخرج، والمسافرون إليها كثيرون، والبضاعات بها نافقة، والمكاسب رابحة، والبركات ظاهرة، وشرب أهلها من ماء النيل (لأنها تبعد عنه بمسافة كيلو متر واحد)، وبها بقول طيبة وأنواع من الحبوب كثيرة، ولحوم سِدفة (مدهنة)، حسنة المنظر، لذيذة المأكل، ولكثرة نعمها كان هواؤها وبائياً[١٣].

وتقع مدينة قوص جنوب مدينة قنا عاصمة المحافظة بحوالى ٢٥ كيلو متر، وتقع على الضفة الشرقية لنهر النيل، وتبعد عن القاهرة بحوالى ٦٤٥ كيلومتر، ويوجد بها المسجد العمرى، وهو من المساجد العتيقة، وبنى على طراز الجامع الأزهر، كما يوجد بها بعض الآثار الفرعونية، ويعتقد أن تحت مبانى المدينة كم هائل من الآثار المصرية القديمة، كما يعتقد أنها تحوى معابد للتحنيط.

ويضم مركز قوص عدة قرى هى: حجارة بحرى- العليقات- آل الجبالى- حجازة قبلى- جزيرة مطيرة- المسيد- عباسة- شنهور- المعرى- الكلالسه- العقب- الشعرانى- جراجوس- الخرانقة- المقربية- الحمر والجعافرة- الحراجية- الكراتية- خزام – المقربية- الجمالية.

قرية حجازة:

أصلها من توابع ناحية الحراجية، ثم فصلت عنها فى تاريخ سنة ١٢٤٥هـ، وفى سنة ١٢٩٠هـ، قسمت حجازة إلى ناحيتين، وهما حجازة بحرى، وحجازة قبلى، وفى سنة ١٩٠٥م، ضمتا إلى بعضهما، وصارتا ناحية واحدة بقسم حجازة[١٤].

مدينة نجع حمادى:

قاعدة مركز نجع حمادى، أصلها من توابع ناحية بهجورة، ثم فصلت عنها فى سنة ١٢٨١هـ، وفى سنة ١٨٨٦م، نقل ديوان قسم فرشوط إلى نجع حمادى، فأصبحت نجع حمادى قاعدة له، مع بقاء القسم باسم فرشوط، وفى سنة ١٩٨٦م صدر قرار بتسميته مركز حمادى(١٥).

تقع في الشمال من مدينة قنا عاصمة المحافظة بحوالى ٦٢ كيلومتر، وتقع على الضفة الغربية لنهر النيل، وتضم عدد (١٣) وحدة محلية قروية، وأشهر معالمها مجمع الألومنيوم وكوبرى السكة الحديد، كما يوجد بها قناطر نجع حمادى على النيل، ويوجد بها من المعالم الأثرية قصر يطل على نهر النيل لأحد أفراد أسرة محمد على.

ويعتمد سكان مركز نجع حمادى على الزراعة ويعد قصب السكر من أهم المحاصيل حيث يوجد بها عدد (٤) مصانع لقصب السكر، ونجع حمادى من أكبر المناطق فى مصر لتصنيع العسل الأسود، ويوجد بها بعض الزراعات الأخرى مثل القمح والذرة.

ويتبع مركز نجع حمادى عدد (٩) قرية رئيسية، وعدد (١٩) قرية تابع، هى: قرية أبو حزام- قرية أبو عمورى- أولاد نجم التمة- أولاد نجم القبيلة- أولاد نجم بهجورة- البوصة- الحلفاية- الحلفاية بحرى- الحلفاية قبلى- الدرب- الرئيسية- الرحمانية قبلى- السلمية الحايط- السمانية- الشاورية- الشرقى بهجورة- الشعانية- الصياد- الغربى بالسلمية- الغربى بهجورة- القصر- القمانة- القناوية البحرية- المصالحة- الهيشة- بهجورة- حمرة دوم- نجع الشيخ نور الدين- هو(١٦).

قرية هو:

هى من المدن القديمة، ذكرها جوتيية فى قاموسه، فقال: إن اسمها المقدس Hat sekhem، والمدنى Kenmet، واسمها الرومى Diospolies، والقبطى Hou، وهى قرية هو التى بمركز نجع حمادى.

ووردت فى دفاتر الروزنامة القديمة، وفى تاريخ سنة ١٢٣١هـ، باسم هو الحائط، ومن سنة ١٢٥٦هـ، باسمها الحالى- بغير مضاف إليه.

٣- المجال الزمنى:

هى الفترة الزمنية التى تستغرقها الدراسة منذ تسجيل موضوع الدراسة، مروراً بمرحلة جمع البيانات النظرية والميدانية من مجتمع الدراسة وحتى الانتهاء من كتابة التقرير النهائى.

سادساً: المناهج وأدوات جمع البيانات:

(١) منهج دراسة الحالة

يعرف منهج دراسة الحالة بأنه طريقة إجرائية تحليلية لدراسة الظاهرة الاجتماعية من خلال التحليل المعمق للإحاطة بحالة معينة ودراستها دراسة شاملة، وهو عبارة عن رسم صورة واضحة عن حالة الفرد المشكلة من خلال المعلومات المتوفرة بناء علي نتائج المقابلات والاختبارات والملاحظة(١٧).

ونظرا لكون الدراسة الراهنة تتناول موضوع الخصوبة السكانية الذي يتعلق بالمورثات الثقافية والعادات الاجتماعية والظروف الاقتصادية الخاصة بأفراد مجتمع الدراسة، بما لها من أبعاد اجتماعية واقتصادية وديموجرافية وثقافية وبيولوجية تتطلب البحث عن جذور المشكلة وتتبع تطورها، وبالتالي فإن منهج دراسة الحالة يعد من أهم المناهج ملائمة لدراسة موضوع الدراسة الراهنة للكشف عن أسباب المشكلة وتطورها واقتراح الحلول لمواجهتها.

(٢) المنهج التاريخى:

تناولت الباحثة موضوع الخصوبة السكانية للمرأة الذى يجعل من الضرورة التتبع التاريخى للمسألة السكانية على المستوى العالمى والمحلى وذلك ضمن الإطار

النظرى للدراسة وتتبع تطور الخصوبة السكانية للمرأة من خلال الدراسة الميدانية ورصد محدداتها ومؤشراتها فى الوقت الراهن وبالتالى استشراق مستقبل الخصوبة فى الريف الحضر المصرى.

(٣) المنهج الانثروبولوجى:

اعتمدت الباحثة على الملاحظات المباشـــرة أثناء إجراء المقابلة مع الحالات التى أجريت عليها الدراســـة، وكذلك اعتمدت على الملاحظة بالمشـــاركة كونها تنتمى وتقيم فى مجتمع الدراســـة، وأيضـــاً اســـتعانت بالأخباريين من كبار الســـن وخبراء فى المجلس القومى للسكان والرائدات الريفيات والصحيات.

أدوات جمع البيانات:

هناك العديد من أســاليب وطرق جمع البيانات التي يســتعين بها الباحث لجمع البيانات عن موضــوع دراســته خاصــة في الجانب الميداني، والباحثة في مجال هذه الدراسة استعانت بعدة أدوات، وذلك علي النحو الأتي:

(١) المقابلة:

تعرف المقابلة بأنها محادثة أو حوار موجه بين الباحث من جهة، وشــخص أو أشـــخاص آخرين من جهة أخري، بغرض الوصـــول إلى معلومات تعكس حقائق أو مواقف محددة يحتاج الباحث الوصـــول إليها لإلقاء الضـــوء على أهداف بحثه. وتمثل المقابلة مجموعة من الأسـئلة والاسـتفسـارات والإيضـاحات التي يُطلب الإجابة عليها والتعقيب عليها، وجها لوجه بين الباحث والشخص أو الأشخاص المعنيين بالبحث[١٨].

(٢) دليل المقابلة:

تم تصـميم دليل المقابلة ليشـمل جميع الأسـئلة التي تتناول موضـوع الدراسـة وتجيب علي تساؤلاتها، وقد أحتوي علي البيانات الآتية:

أ- البيانات الأولية من حيث (محل الإقامة، السن، والمهنة، ودرجة تعليم الزوجة، ودرجة تعليم الزوج، مهنة الزوج، عدد الأبناء، ونوع السكن، وعدد مرات الحمل، وعدد مرات الإجهاض).

ب- أسئلة خاصة بالتساؤل الأول للدراسة الذي يتعلق بالمحددات المجتمعية سواء كانت بيولوجية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية ومدى انعكاسها على واقع الخصوبة السكانية.

ج- أسئلة خاصة بالتساؤل الثاني للدراسة والذي يتعلق بمدى تغير الخصوبة السكانية للمرأة فى ريف وحضر محافظة قنا بفعل ما حدث من تغير اجتماعى خلال الآونة الأخيرة.

د- أسئلة خاصة بالتساؤل الثالث للدراسة والذى يتعلق بمستقبل الخصوبة السكانية للمرأة فى ريف وحضر محافظة قنا.

(٣) الملاحظة:

تتميز الملاحظة عن غيرها من أدوات جمع البيانات بأنها تفيد فى جمع بيانات تتصل بسلوك الأفراد الفعلى فى بعض المواقف الواقعية، حيث يمكن ملاحظتها دون عناء كبير وكذلك المواقف التى يمكن تكرارها بدون جهد، وقد استفادت الباحثة باستخدام هذه الأداة فى دراستها أثناء إجراء المقابلات والحوار مع المبحوثات عن موضوع الدراسة الراهنة.

(٤) المقارنة:

لما كانت الدراسة تجري حول الخصوبة السكانية في ريف وحضر محافظة قنا، فقد تم إجراء المقارنة بين الريف والحضر من خلال المحددات المجتمعية والمؤشرات السكانية التي اشتملت عليها للتعرف علي مدي الإتفاق أو الاختلاف بين كل من مجتمعي الدراسة الريفي والحضري حول الخصوبة السكانية.

سابعاً: انتماءات الدراسة ومنطلقاتها النظرية:

لما كانت الدراسة الراهنة تتناول موضوع الخصوبة السكانية فإنها تنتمى إلى فرع علم الاجتماع السكانى، وهى تعد دراسة وصفية تحليلية، حيث تحاول الكشف عن أهم محددات الخصوبة السكانية للمرأة، وقد أجريت هذه الدراسة فى ريف وحضر محافظة قنا بصعيد مصر.

وقد عالجت الباحثة موضوع دراستها فى ضوء كل من نظرية بيكر التى تسمى بنظرية الاقتصاد الجزئى ونظرية ولسن والتى سميت بنظرية الانتشار، فقد اهتمت نظرية بيكر Becker بالنواحى التى تؤدى إلى زيادة أو انخفاض الخصوبة السكانية، كما اهتمت نظرية كليلاند Cleland Wilson بنشر التوعية والأفكار الإيجابية تجاه انخفاض الخصوبة السكانية والمزايا الناتجة على استخدام وسائل منع الحمل والإهتمام بالصحة الإنجابية للمرأة ووليدها.

ثامناً: أهم نتائج الدراسة:

١- نتائج تتعلق بالمحددات البيولوجية وانعكاسها على واقع الخصوبة السكانية:

- اتضح من الدراسة إن غالبية سكان الريف المصرى يميلون إلى الزواج المبكر لأبنائهم وبناتهم خصوصاً مع انخفاض المستوى التعليمى من ناحية والخشية على عفة البنت من ناحية أخرى، والزواج القرابى من ناحية ثالثة وسهولة حصول الأبناء على مسكن للزوجية يوفره الأهل فى إطار ضعف المستوى المادى للشباب المقبلين على الزواج فى سن مبكرة
- تبين من الدراسة إن الزواج المبكر يحد من طموح الفتيات فى الحصول على مستوى أعلى من التعليم نظراً لانشغالهن فى الإنجاب وتربية الأبناء فى الفترة العمرية التى هن بحاجة فيها إلى تلقى التعليم والانتظام فى الدراسة وقد يكون ذلك

بدوافع من أولياء الأمور فى زواج بناتهن للتخلص من عبء ترك الفتاة دون زواج والحفاظ على عفتها، مما يدفع بالفتاة إلى كثرة الإنجاب وازدياد الخصوبة السكانية.

- أوضحت الدراسة إن ارتفاع المستوى التعليمى للزوجة له دوراً فعال فى تخفيض عدد أفراد أسرتها رغم زواجها المبكر ووجود فرصة لإنجاب أبناء أكثر وهى فى سن مناسب للخصوبة السكانية للمرأة
- أظهرت الدراسة إن متوسط حجم الأسرة فى المجتمع الريفى عدد (٥) أبناء وفى مقابل أن متوسط حجم الأسرة فى المجتمع الحضرى عدد (٣) أبناء، مما يؤكد أن معدل الخصوبة السكانية لدى المرأة فى الريف المصرى أكبر من المعدل فى المجتمع الحضرى وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع درجة الوعى السكانى بالحضر عنه فى الريف وكذلك ارتفاع المستوى التعليمى وضعف تأثير العادات والتقاليد التى تشجع على زيادة النسل مقارنة بما يحدث فى المجتمع الريفى.
- بدا من الدراسة إن غالبية الحالات التى أجريت عليها الدراسة فى المجتمع الريفى لا تزال تتمسك بسرعة الإنجاب بعد الزواج مباشرةً دون انتظار أو الاهتمام بتنظيم الأسرة رغم الجهود والتى تبذل فى هذا الإتجاه من مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية بالمسألة السكانية.
- أشارت الدراسة إن حرص المبحوثين فى المجتمع الريفى على إنجاب الأبناء الذكور يجعل الزوجين لا يفضلون تنظيم الأسرة وترك مسافة زمنية بين الحمل والآخر، وقد يؤدى ذلك إلى ارتفاع حجم الأسرة نظراً لإنجاب أبناء من الإناث عكس ما يتوقع الزوجين فى إنجاب الأبناء الذكور.
- لوحظ فى المجتمع الريفى أن عدد الأبناء فى الأسرة ما بين (٢- ٨) أبناء، مما يؤكد رغبة المبحوثات فى الإنجاب وزيادة حجم الأسرة رغم وجود بعض المشكلات الصحية لديهن والتى قد تؤدى إلى حدوث إجهاض للحمل، الذى بدوره يعد دافعاً

لديهن للإســـراع فى الحمل للتمكن من إنجاب عدد أكبر من الأبناء قبل دخول الزوجة فى سن إليأس وعدم القدرة على الإنجاب بتقدم السن.

- لوحظ فى المجتمع الحضـــرى إن عدد الأبناء بين (٢- ٥) أبناء وبالمقارنة بالمبحوثات من المجتمع الريفى يتبين أن حجم الأسـرة فى المجتمع الحضـرى أقل منه فى المجتمع الريفي، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع المســـتوى التعليمى وضـــعف ضغوط العادات والتقاليد التى تشجع على زيادة النسل فى المجتمع الحضرى.
- أظهرت الدراسـة إن غالبية الحالات التى أجريت عليها الدراسـة سـواء فى المجتمع الريفى أو الحضـــرى يفضـــلن الرضـــاعة الطبيعية، وقد تلجا البعض منهن إلى الرضـــاعة الصـــناعية لظروفهن الصـــحية وعدم كفاية لبن الأم للطفل أو توقف الرضاعة الطبيعية والاضطرار إلى الرضاعة الصناعية.

٢- نتائج تتعلق بالمحددات الاقتصادية وانعكاسها على واقع الخصوبة السكانية.

- أكدت الدراســـة أن هناك اهتماماً من جانب كثير من المبحوثات بضـــرورة خفض حجم الأسرة فى إطار إمكانياتها المادية سواء بالنسبة للفقراء أو الأغنياء والاهتمام بتربية الأبناء وتلبية احتياجاتهم المعيشية والصحية والتعليمية مما يؤكد على ازدياد الوعى الســـكانى لدى كثير من الحالات التى أجريت عليها الدراســـة فى المجتمع الريفى بمحافظة قنا.
- أشـــارت الدراســـة إن غالبية الحالات التى أجريت عليهن الدراســـة فى المجتمع الحضـــرى يؤكدن ضـــرورة تقليل حجم الأسـرة بالنسـبة لفئة السـكان ممن هم من أصحاب الدخول المرتفعة والقادرون على الإنفاق على أبنائهم مما يؤكد على ازدياد الوعى الســـكانى لدى المبحوثين فى المجتمع الحضـــرى عنه لدى المجتمع الريفى نحو خفض عدد الأبناء للحفاظ على مستوى معيشى لائق لأبنائهم.

- أبرزت الدراسة إن هناك تغير فى الفكر السكانى تجاه من يرغبون فى إنجاب أبناء كثير وإمكانياتهم المادية غير كافية للإنفاق على أسرهم وذلك نظراً لارتفاع أسعار السلع والخدمات التى تؤثر على احتياجات الأسرة والنفقات اللازمة لتربية ورعاية الأبناء.
- وضح من الدراسة إن غالبية الحالات التى أجريت عليها الدراسة فى المجتمع الريفى أكدوا أن الزوج هو المتحكم فى قرار إنجاب الأبناء داخل الأسرة وقد يرجع ذلك إلى أن سلطة إتخاذ القرار فى الأسرة غالباً تكون فى أيدى من يتولى الأنفاق على الأسرة، وفى المجتمع الريفى حيث يعتمد غالبية السكان على الزراعة التى يمتلكها الأزواج كمصدر رئيسى للدخل وعدم قيام الزوجة بأعمال أخرى تدر على الأسرة دخلاً، وبالتالى فإن سلطة اتخاذ قرار الإنجاب يتخذها الزوج فى المجتمع الريفى.
- بدا من الدراسة أنه إذا كانت سلطة اتخاذ قرار الإنجاب داخل الأسرة فى ريف مجتمع الدراسة قد تكون فى أيدى الزوج فإن هذا القرار يكون فى أيدى الزوجين بالاتفاق والمشاركة فى المجتمع الحضرى. ويرجع ذلك إلى العامل الاقتصادى حيث أن غالبية الزوجات فى المجتمع الحضرى هن من العاملات سواء فى القطاع الحكومى أو الأهلى ويشاركون مع الأزواج الدخل والإنفاق على الأسرة وبالتالى فإن ذلك ينعكس على سلطة إتخاذ القرار بضفة عامة وقرار الإنجاب بصفة خاصة.
- أوضحت الدراسة إنه بالرغم أن المرأة فى الريف تفضل كثرة الإنجاب إلا أن المرأة العاملة التى تسكن فى الريف ترغب فى تخفيض عدد أفراد أسرتها حتى تتمكن من أداء عملها ورعاية أبنائها فى الوقت نفسه، خصوصاً مع عدم توافر دور حضانة لرعاية الأطفال الرضع فى كثير من القرى مقارنة بالمدن.

- تبين من الدراســـة إن غالبية الحالات التى أجريت عليها الدراســـة فى المجتمع الحضرى أكدت على رغبة المرأة العاملة فى تنظيم أسرتها وخفض عدد الأبناء حتى تتمكن من المؤائمة بين أداء عملها من جانب وتربية أبنائها من جانب أخر ولعل هذا يتفق مع آراء غالبية المبحوثات فى المجتمع الريفى أيضـــاً، مما يؤكد إتجاه المرأة العاملة سواء فى المجتمع الريفى أو الحضرى إلى تنظيم أسرتها وخفض عدد أبنائها.

٣- نتائج تتعلق بالمحددات الثقافية وانعكاسها على واقع الخصوبة السكانية.

- ظهر من الدراسة إن انتشار تعليم المرأة فى المجتمع الريفى قد يساهم إيجاد تفاهم بين الزوجين للاتجاه نحو تنظيم الأسـرة نظراً لارتفاع المسـتوى التعليمى للمرأة مما يؤدى إلى ازدياد الوعى السكانى لدى أفراد مجتمع الدراسة فى ريف محافظة قنا.
- كشفت الدراسة إن المرأة فى المجتمع الحضرى تؤكد على أهمية التعليم والتفاهم بين الزوجين فى اتخاذ قرار تنظيم الأسـرة بما يحقق صـالح الأسـرة وتحقيق متطلباتها المادية والصـــحية والتعليمية. ولعل هذا يتفق مع ما جاء من أقوال المبحوثات فى المجتمع الريفى أيضـاً، مما يؤكد إزدياد الوعى السـكانى لدى أفراد مجتمع الدراسـة سواء فى ريف أو حضر محافظة قنا.
- أشارت الدراسة انه بالرغم من أن هناك البعض فى المجتمع الريفى مازالوا يتمسكون بضـرورة إنجاب المولود الذكر الذى يحمل اسـم الأب حيث يذكره الناس بعد وفاته، كما أن ذلك يثبت وضع المرأة فى منزل زوجها بعدم طلاقها أو الزواج عليها بزوجة أخرى، إلا أن البعض الآخر من المبحوثات أكدن على عدم أهمية إنجاب المولود الذكر وترك الأمور إلى الله عز وجل، مما يؤكد على إزدياد الوعى الثقافى لدى أفراد المجتمع الريفى الذى أجريت عليه الدراســة ويرجع ذلك إلى إزدياد تعليم الفتاة

فى قرى صـــعيد مصـــر خلال الفترة الأخيرة مع انتشـــار المدارس بالقرى وســـهولة المواصلات لاستكمال التعليم الجامعى للفتيات مقارنة بما كان يحدث فى الماضى.

- برز من الدراسـة إن جميع المبحوثات فى المجتمع الحضـرى أكدن على عدم أهمية إنجاب المولود الذكر، ولعل ذلك يرجع إلى ازدياد الوعى السـكانى مقارنة بالمجتمع الريفى الذى ما زال البعض يتمســـكون بضـــرورة اســـتمرار الإنجاب حتى إنجاب المولود الذكر، حيث يعتقدون أنه يحمل اســـم والده ويجعل الأم فى مأمن من قيام زوجها بالزواج مرة ثانية أو طلاقها فى حال عدم إنجاب المولود الذكر.
- أوضـــحت الدراســـة إن غالبية المبحوثات فى المجتمع الريفى قد أكدن على أهمية العادات والتقاليد فى دفع الوالدين للاســـتمرار فى الإنجاب لحين إنجاب المولود الذكر، وذلك من خلال النظر بالشـــفقة والعطف إلى من أنجبوا إناثاً فى بعض الأحيان، وبالنظر إليهم بالكيد أو التدنى من عدم القدرة على إنجاب المولود الذكر فى أحيان أخرى، مما يؤكد ضـــرورة احتياج المجتمع الريفى إلى بذل الجهد لإزدياد الوعى السـكانى بأهمية إنجاب الأنثى مثل الذكر، فى حال اكتسـابها قدراً وافراً من التعليم وتقلد المناصـب الرفيعة والأعمال الهامة فى المجتمع التى تجعلها فى مكانة اجتماعية مرتفعة أكثر من الذكر الذى قد يكون فاشلاً أو مصـدر ابتلاء لوالدية فى حال انحراف سلوكه.
- اتضح من الدراسة أنه بالرغم من وجود غالبية من المبحوثات فى المجتمع الحضرى أكدن على وجود نظرة سلبية نحو إنجاب الإناث والدفع نحو الاستمرار فى الإنجاب لحين إنجاب أبناء ذكور، إلا أن البعض الأخر من المبحوثات أكدن على أهمية إنجاب الأنثى فى حال الاهتمام بتربيتها وإكســـابها قدر من التعليم المرتفع الذى يجعلها تتقلد وظائف هامة فى المجتمع مما يرفع من المكانة الاجتماعية لها ولوالديها وأسرتها، الأمر الذى قد لا يستطيع تحقيقه بعض الأبناء الذكور.

٤- نتائج تتصل بالمحددات الاجتماعية وانعكاسها على واقع الخصوبة السكانية.

- كشفت الدراسة إنه بالرغم من تعليم المرأة وخروجها للعمل فى المجتمع الريفى والذى ينبغى أن يكون دافعاً لها نحو تخفض حجم أســـرتها والاكتفاء بإنجاب طفلين أو ثلاثة بغض النظر عن النوع ذكوراً كانوا أو إناث، إلا أن البعض ما زال يتمســـك بضـــرورة الاســـتمرار فى الإنجاب لحين إنجاب المولود الذكر، مما يؤكد أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهد لرفع الوعى السـكانى وأهمية الاهتمام بالكيف وليس الكم فى إنجاب الأبناء ومواجهة العادات والتقاليد الاجتماعية التى تشـــجع على هذا السـلوك الخاطئ فى المجتمع الريفى وما يترتب عليه من آثار سـلبية على الأسـرة والمجتمع فى الوقت نفسه.
- واتضح من الدراسة إن هناك من المبحوثات سواء فى المجتمع الريفى أو الحضرى أكدن على ضـــرورة الاســـتمرار فى الحمل لحين إنجاب المولود الذكر، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعية مجتمع الدراسـة الذى يتميز بالتركيب السـكانى القبلى الذى يزكى إنجاب الأبناء الذكور عن الإناث بما يكســـب القبيلة قوة ونفوذ فى مواجهة القبائل الأخرى.
- أظهرت الدراســـة الميدانية للمجتمع الريفى أن غالبية الحالات التى أجريت عليها الدراسـة أكدت على ضـرورة قيام المرأة العاملة بتنظيم أسـرتها حتى تتمكن من أداء عملها من ناحية وتؤدى دورها فى تربية ابنائها ورعايتهم رعاية كاملة من ناحية أخرى. مما يؤكد أن خروج المرأة للعمل يؤثر إيجابياً على الخصـوبة السكانية للمرأة فى الريف المصرى.
- أوضحت الدراسة إن غالبية المبحوثات فى المجتمع الريفى أكدت على ضرورة قيام الزوجة المطلقة بالإنجاب من زوج آخر وذلك لإيجاد رابط يقوى العلاقة الزوجية بينهما ويحافظ على استمرارها بغض النظر عما إذا كان لهما أبناء من زواج سابق.

ولعل ذلك يساهم فى ازدياد عدد السكان فى المجتمع المصرى نظراً لازدياد حالات الطلاق خلال الفترة الأخيرة.

- كشفت الدراسة إن غالبية المبحوثات التى أجريت عليهن الدراسة فى المجتمع الريفى يؤكدن على اكتساب المرأة المنجبة للأبناء الذكور على مكانة اجتماعية مرتفعة من أفراد مجتمع الدراسة، إلا أن البعض أكدن على أهمية التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء حيث أن تلك المكانة الاجتماعية قد تتحول إلى ازدراء وعدم احترام فى حال انحراف الأبناء عن القيم الاجتماعية وآداب السلوك الذى يتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع.
- إن غالبية الحالات التى أجريت عليها الدراسة فى المجتمع الحضرى تؤكد أن المرأة المنجبة للذكور يتم احترامها وتكتسب مكانة اجتماعية مرتفعة بقدر تنشئة أبنائها تنشئة اجتماعية سليمة واكتسابهم قدر من التعليم والنفع للمجتمع وليس بقدر إنجاب كم من الأبناء يسلكون سلوكاً ينافى عادات وتقاليد المجتمع ويسيئ لأهلهم وزويهم، كما أن أفعالهم قد تضر بأفراد المجتمع بدلاً من أن يساهموا فى تقدم المجتمع وازدهاره، وذلك عكس ما جاءت به غالبية إجابات المبحوثات فى المجتمع الريفى حيث أكدن على اكتساب المرأة المنجبة مكانة اجتماعية مرتفعة وقد يرجع ذلك إلى اختلاف العادات والتقاليد التى تشجع على ذلك فى المجتمع الريفى خلال الدراسة الراهنة.

٥- نتائج تتعلق بمدى تغير الخصوبة ا لسكانية للمرأة فى الريف والحضر.

- اتضح من الدراسة إن الأسرة الممتدة فى المجتمع الريفى تعد مصدر للخصوبة السكانية المرتفعة نظراً للمعيشة المشتركة بين عدة أسر مكونة من الأخوة المتزوجين الذين يعيشوا فى منزل مشترك وبرعاية والدهم ووالدتهم حيث يكون الأب هو الراعى لأسر أبناءه ويسعد برؤية الكثير من أحفاده بل ويشجع أبناءه على زيادة

الإنجاب والتناسل لأن فى ذلك اكتساب للمكانة الاجتماعية المرتفعة للأسرة الممتدة بين أبناء العائلة بصفة خاصة والقرية بصفة عامة.

- بدا من الدراسة الميدانية لحالات المجتمع الحضرى فيما يتعلق بالعلاقة بين الأسرة الممتدة والخصوبة السكانية، فقد أكدت غالبية المبحوثات التى أجريت عليهن الدراسة وجود علاقة بدوافع من الغيرة بين زوجات الأبناء الذين يقيمون فى مسكن واحد وفى معيشة اقتصادية مشتركة تجعلهن فى حالة منافسة فى إنجاب أكبر عدد من الأبناء والاستمرار لحين إنجاب أبناء ذكور فى حال أنجاب الإناث، وعدم الاكتفاء بعدد معين من الأبناء دون وضع أى اعتبارات لظروفهم المعيشية وإمكانية تلبية احتياجاتهم الحياتية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة وغيرها، وذلك يتطابق مع ما يحدث فى المجتمع الريفى، مما يؤكد أن وجود الأسرة الممتدة سواء فى الريف أو الحضر يعد مصدر لزيادة الخصوبة السكانية.
- أن تحول الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية يحدث سواء فى الريف أو الحضر بعد ازدياد إنجاب الأبناء وارتفاع الخصوبة السكانية بما ينعكس على حدوث مشكلات ناتجة عن الغيره بين الزوجات ومشكلات اختلاط الأبناء من ناحية، ومن عدم التساوى بين الأزواج فى المساهمة المالية اللازمة للإنفاق على الأسرة الممتدة من ناحية أخرى. وقد يؤدى هذا التحول والانفصال بين الأزواج فى الأسرة الممتدة والاستقلال فى أسر نووية إلى ازدياد الشعور بالمسئولية تجاه رعاية الأبناء وبالتالى تخفيض عدد أفراد الأسرة وخفض الخصوبة السكانية فى إطار الأسرة النووية المنفصلة عن الأسرة الممتدة.
- أبانت الدراسة أن غالبية المبحوثات فى المجتمع الريفى يؤكدن على ضرورة انخفاض الخصوبة السكانية خصوصاً عندما يكون مسكن الأسرة ضيق المساحة ولا يلبى احتياجات أفراد الأسرة ولا يحقق خصوصيتهم فى الفصل بين الأبناء

الذكور والإناث، ويشعرهم بالضيق والضجر لاستذكار دروسهم وتحصيلهم الدراسى الجيد وتحقيق تفوق دراسى يساعد فى تحقيق طموحاتهم العلمية والمهنية ويلبى طموحات الأسرة وتقدم المجتمع وازدهاره.

- كشفت الدراسة أن غالبية الحالات التى أجريت عليها الدراسة أكدن على عدم مراعاة أفراد مجتمع الدراسة فى المجتمع الحضرى لظروف ضيق المسكن ويستمرون فى إنجاب مزيد من الأطفال ولعل هذا يتوافق مع أقوال المبحوثات فى المجتمع الريفى مما يؤكد على وجود علاقة سلبية بين ضيق المسكن والخصوبة السكانية سواء فى المجتمع الريفى أو الحضرى على حداً سواء.

٦- نتائج تتصل بمستقبل الخصوبة السكانية للمرأة فى الريف والحضر.

- أكدت الدراسة إن غالبية المبحوثات التى أجريت عليهن الدراسة فى المجتمع الحضرى يرون أن غالبية أفراد المجتمع لديهم قناعة كبيرة بضرورة تنظيم الأسرة بسبب غلاء المعيشة وعدم قدرة الوالدين على تلبية احتياجات الأبناء وليس عن قناعة تامة بأهمية تنظيم الأسرة، ويتفق هذا مع رأى المبحوثات فى المجتمع الريفى، حيث أدى ارتفاع تكاليف المعيشة إلى الإتجاه نحو تنظيم الأسرة لمواجهة ظروف الحياة المعيشية الصعبة.
- أوضحت الدراسة إن غالبية المبحوثات سواء فى المجتمع الريفى أو الحضرى لا يفضلون الزواج المبكر، مما يؤكد على ازدياد الوعى السكانى لدى افراد مجتمع الدراسة وبما يساهم فى انخفاض الخصوبة السكانية.
- أبانت الدراسة إن غالبية المبحوثات فى المجتمع الريفى أكدن على أهمية دور الرائدات الريفيات والرائدات الصحيات فى توعية السيدات بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، فى ظل انحسار دور وسائل الإعلام المرئية للقيام بالتوعية اللازمة فى هذا المجال.

- كشفت الدراسة إن تأثير وسائل الإعلام على تنظيم الأسرة قد ضعف فى الوقت الراهن سواء كان ذلك الريف أو الحضر وذلك عما كان فى السابق، حيث تلاشت الإعلانات التليفزيونية التى تشجع على تنظيم الأسرة.
- لوحظ من الدراسة إن غالبية المبحوثات سواء فى المجتمع الريفى أو المجتمع الحضرى يفضلن استخدام اللولب كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، رغم وجود وسائل أخرى تفضلها بعض النساء الأخريات ويفضل الإلتزام بالنصائح التى تصدر من الأطباء المتخصصين فى علاج أمراض النساء تجنباً لأضرار بعض الوسائل التى لا تناسب حالات معينة رغم مناسبتها لحالات أخرى.

المراجع والهوامش

1. Aparajita Mukherjee , Saumya chakrabarti , **Development Economics " A critical Perspective** " , Delhi , 110092 , 2016 , P. 212 .

٢. فراس عباس فاضل البياتى، **الانفجار السكانى والتحديات المجتمعية**، ط١، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١١م، ص ١٥.

3. United Nation Population Fund (UNFPA), **State of World Population 2019 (Arabic language),** UN, 2019, P 4,10, 11,12.

٤. محمد صادق إسماعيل: **تطوير التعليم الأساسى "كمدخل لإصلاح التعليم العربى"**، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ٢٠١١م، ص ٨٩.

٥. طارق عبد الرؤوف عامر، **التعليم والتعليم الالكترونى**، عمان، الأردن، دار إلىازوردى العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م، ص ٢٤٠، ٢٤١.

٦. محمد صادق إسماعيل، **مرجع سابق**، ص ٨٩.

7. Samiha A.H.Ouda , Abd El-Hafeez Zohry , and Others, **Future of food Gaps in Egypt "Obstacles and Opportunities**, New York, Spring International Publishing AG , 2017 , P 36 .

٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،
https://www.capmas.gov.eg/pages/populationclock.aspx

٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المصدر السابق.

١٠. عبد الله كمال، **وثائق نيوتن**، الجيزة – القاهرة، أطلس للنشـــر والإنتاج الإعلامي، ٢٠١٦، ص ٢٥٠.

١١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،
https://www.capmas.gov.eg/pages/populationclock.aspx

١٢. البوابة الإلكترونية لمحافظة قنا.

[١٣] محمد رمزى: **القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، من عهد القدماء المصرين إلى سنة ١٩٤٥م**، المجلد الخامس، القسم الثانى، البلاد الحالية، الجزء الرابع، مديريات أسيوط وجرجا وقنا وأسوان ومصلحة الحدُود، الطبعة الثالثة، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٠م، ص ١٨٨.

[١٤] محمد رمزى: مصدر سابق، ص ١٩١.

[١٥] محمد رمزى: مصدر سابق، ص ٢٠٨.

[١٦] محمد رمزى: مصدر سابق، ص ١٩٩.

١٧. أحمد أبو أسعد، سلطان النوري، دراسة الحالة في إطار جديد " علم النفس – علم الاجتماع – التربية الخاصة – الإرشاد "، عمان، مركز ديبونو لتعليم التفكير، ٢٠١٦، ص ٢٢ .

١٨. عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان السامراني، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، عمان، دار إليازوري، ٢٠٠٨، ص ٢١٣ .

Societal Determinants of Women's Fertility "A Field Study Between Rural and Urban Areas in Qena Governorate"

Abstract:

The current study aimed to uncover the social determinants and their implications for the reality and future of female fertility in the rural and urban areas of Qena Governorate. The study employed the case study method and used interviews as the primary data collection tool. The sample consisted of (20) purposively selected married women. Data were collected from Qus City and Higaza Qebly Village (both located in southern Qena) and Nag Hammadi City and Haw Village (both located in northern Qena). The results revealed that rural families tend to favor early marriage to preserve a girl's chastity, which consequently leads to higher fertility rates. The educational level of the wife was found to play a significant role in reducing family size. Moreover, the extended family system prevalent in rural areas was identified as a major contributor to high fertility rates.

Although rural women generally prefer having more children, working women in rural areas tend to limit the number of births to balance their job responsibilities and childcare duties—especially since nursery facilities for infants are largely unavailable in villages compared to cities. In contrast, urban women emphasized the importance of education and mutual understanding between spouses when making family planning decisions, aiming to ensure the family's overall well-being and meet its material, health, and educational needs.

Keywords: Fertility, Family Planning, Reproductive Health, Birth Rate.